

وإذ تدرك أن غالبية شعب جنوب افريقيا المضطهد قد رفضت بشكل قاطع ما يسمى « الدستور الجديد » ، وأن المظاهرات والاضرابات والانتفاضات الجماهيرية التي قام بها مؤخراً الشعب المهزوم داخل جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، إنما تنشأ مباشرة من فرض ما يسمى « الدستور الجديد » .

وإذ تفني على المقاومة المتحدة لشعب جنوب افريقيا المضطهد ضد فرض ما يسمى « الدستور الجديد » ، وإذ تسلّم بشرعية كفاحه من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع مبني على حكم الأغلبية بمشاركة شعب جنوب افريقيا بأكمله على قدم المساواة ، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة ،

وإذ يشير جزعها تفاقم الحالة في جنوب افريقيا ، ولاسيما القتل المتعمد وتشويه المتظاهرين العزل والعمال المضربين فضلاً عن فرض أحوال تسودها الأحكام العرفية بالفعل بهدف تسهيل القمع الوحشي للسكان السود .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء موجة الاعتقالات التعسفية الجديدة واحتجاز القادة والعناصر النشطة بالمنظمات الجماهيرية داخل البلد ، فضلاً عن إغلاق العديد من المدارس والجامعات ،

واقتراناً منها بأن تمادي جنوب افريقيا في تحدي قرارات الأمم المتحدة ، وفرضها لما يسمى « الدستور الجديد » المرفوض ، سيؤديان حتماً إلى زيادة تصاعد الحالة المتفجرة أصلاً في جنوب افريقيا ، وستكون لها آثار بعيدة المدى على الجنوب الافريقي والعالم .

١ - تكرر تأكيد رفضها لما يسمى « الدستور الجديد » باعتباره باطلاً ولاغياً ؛

٢ - تعلن أن الموجة الراهنة من أعمال العنف وقتل المتظاهرين والعمال المضربين العزل ، هي نتيجة مباشرة لفرض ما يسمى « الدستور الجديد » من قِبَل نظام جنوب افريقيا العنصري ؛

٣ - تدين نظام جنوب افريقيا العنصري لتحديه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتماديه في زيادة ترسيخ الفصل العنصري ، وهو نظام أعلن أنه يمثل جريمة ضد الانسانية وتهديداً للسلم والأمن الدوليين ؛

٤ - تدين كذلك استمرار القتل الوحشي للشعب المضطهد ، فضلاً عن الاعتقال والاحتجاز التعسفين للقادة والعناصر النشطة بالمنظمات الجماهيرية ، وتطالب بالإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط ؛

١/٣٩ - قبول بروني دار السلام في عضوية الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

وقد تلقت توصية مجلس الأمن المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ بقبول بروني دار السلام في عضوية الأمم المتحدة^(٢) ،

وقد نظرت في طلب العضوية الذي تقدمت به بروني دار السلام^(٣) ،

تقرر قبول بروني دار السلام في عضوية الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٣

٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

٢/٣٩ - الحالة في جنوب افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١١/٣٨ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وقرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، اللذين أعلنتا أن من شأن ما يسمى « الدستور الجديد » أن يزيد من ترسيخ الفصل العنصري ،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى أن قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) يرفض ما يسمى « الدستور الجديد » ويعلن أنه باطل ولاغ .

وإذ تشير أيضاً إلى أن القرارين المذكورين يحذران من أن فرض ما يسمى « الدستور الجديد » من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا « سيزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلاً السائدة في داخل جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري » .

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها المختلفة وقرارات مجلس الأمن التي تطالب السلطات في جنوب افريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري ، وإنهاء اضطهاد الأغلبية السوداء وقمعها ، والسعي إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان^(٤) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٩ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/39/363 .

(٣) المرجع نفسه ، الوثيقة A/39/362 ، المرفق . وللاطلاع على الوثيقة المقدمة إلى مجلس الأمن ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٨٤ ، الوثيقة S/16353 .

(٤) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .